الأهرام

المصدر: الاهرام الاسبوعي

التاريخ : ١٤ اغسطس ٢٠٠٢

السودان من منظور إفريقى ـ أمريكى

لقد تعودنا ـ مصريين وعربا ـ ان نرى السودان من منظور سياسى ثقافى من الشمال الى الجنوب، أو من الشرق الى الغرب. ونظرا لاتساع مساحة السودان طولا وعرضا، وهو اكبر الدول الافريقية مساحة، فقد لانرى الكثير فى المناطق الجنوبية، والجنوبية الغربية حيث تتعدد القبائل وتمتد وتتداخل فروعها عبر الحدود مع دول الجوار إبتداء من تشاد الى الكونغو كينشاسا وأوغندا وكينيا وغيرها حيث تضعف قيمة ومعنى الحدود السياسية وتصبح الحدود الحقيقية هى حدود القبائل بعاداتها وعقائدها وثقافتها ويكاد ينعدم مفهوم الأمة أو القومية لدى هذه القبائل التى تدين بالولاء الأول لزعمائها وشيوخها، وهى تعيش حياة فطرية بسيطة بعيدة عن كل ما يمت للقرن الحادى والعشرين من تنظيم وادارة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لاتكاد ترى بالعين المجردة وسط مستوى معيشة تحت خط الفقر بدرجات كبيرة تفوق كل تصور.

كما ان الوعى باهمية الحفاظ على وحدة السودان وسلامة اراضيه واستقلاله وسيادته قد يكون واضحا ومؤكدا لدى المصريين والعرب وحكومة السودان، ولكن هذا لايكفى لاقناع الآخرين بشرعية القضية وعدالتها وفى المقدمة شعب الجنوب الذى كان يتطلع بامل كبير الى سنوات الحكم الذاتى المحدود من ١٩٧٢ الى ١٩٨٣ فى عهد الرئيس نميرى والتى انتهت من حيث بدات دون تحقيق مشاركة فعلية فى الحياة السياسية والاقتصادية ودون تحقيقه الا النذر اليسير من التنمية لشعب الجنوب. وعاد الانشقاق والحرب الأهلية عندما قررت الحكومة السودانية تطبيق الشريعة الاسلامية على كل السودانيين بمن فيهم شعب الجنوب الذى يؤمن أغلبيته (نحو ٧٠٪) بالعقائد الإفريقية القديمة الى جانب أقلية مسيحية وأخرى مسلمة.

وان رؤية السودان من منظور افريقى توضح حقيقة قد لايرغب الكثيرون فى الاقرار بها تحسبا لنتائجها أو اعتقادا بأن الاعتراف بها قد يؤدى الى شيوعها وتثبيتها. حيث ترى دول الجوار الافريقية:

× حق شعب جنوب السودان فى عدم فرض الشريعة الاسلامية عليه.

× حق شعب الجنوب فى المواطنة على قدم المساواة مع الشماليين، وحقه العادل فى الثروات القومية والتنمية.

× احترام العقائد والثقافة والأعراق فى الجنوب.

× حق شعب الجنوب فى تقرير مصيره باختياره الوحدة مع الشمال أو الانفصال اذا ما رأى ان ذلك فى مصلحته.

وقد وجد السلاح طريقا عبر دول الجوار الى المتمردين فى الجنوب واستقبلت معظم دول الجوار مبعوثين مقيمين فى عواصمها يمثلون الجيش الشعبى لتحرير جنوب السودان، يستمعون اليهم كلما اشتدت الحرب الأهلية فى السودان أو كلما طرحت مبادرة للتسوية. هذا الى جانب الزيارات شبه المنتظمة لجون قرنق (جارانج) والقيادات الجنوبية الأخرى الى هذه العواصم. وقد أضفى استمرار الحرب فى الجنوب نحو ٢٠ عاما أبعادا جديدة تدعم موقف المطالبين بحق تقرير المصير واتهام حكومات الخرطوم المتتالية بعدم الرغبة فى التسوية السلمية. وأصبحت مشكلة جنوب السودان فى المنظور الإفريقى ضمن المشكلات الإفريقية المزمنة مثل انجولا والصحراء الغربية وضمت اليها مشكلات الصومال والحروب فى منطقة البحيرات العظمى والكونغو كينشاسا وسيراليون.

واذا كان معظم الزعماء الأفارقة لايكثرون من الأحاديث العلنية حول مشكلة جنوب السودان خوفا من ان يشجع ذلك حركات المتمردين فى بلادهم والتى لايكاد يخلو بلد أفريقى منها، وتحسبا من اتهامهم بالتحريض على الانفصال مخالفين المبدأ الذى سبق أن أرسته منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى الآن) والذى يقضى بالمحافظة على الحدود التى استقلت بموجبها الدول الإفريقية والذى كان يقابل الخروج عليه بالقوة والحزم كما حدث فى الكونغو عندما حاول تشومبى فصل اقليم كاتانجا الغنى بالألماس والمعادن، وعندما حاول الانفصاليون فصل اقليم بيافرا عن نيجيريا فى الستينات من القرن العشرين.

ولكن المتغيرات الدولية العميقة والمتلاحقة منذ أنهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة وتركيزا الاهتمام من جانب الدول الصناعية الكبرى خلال العقد الأخير من القرن العشرين على النمور الآسيوية الصاعدة ودول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، أدى الى الابتعاد عن أفريقيا التى تعانى مشاكل اقتصادية واجتماعية وصراعات اقليمية وحركات انفصالية وصراعا على السلطة فى عدة دول. وفى زحام المشكلات الأفريقية استقلت إريتريا عن أثيوبيا وتمزق الصومال بين القبائل وفشلت كل محاولات انهاء الحرب الأهلية فى انجولا وفى رواندا ولم يكد يمر عام على انهاء حكم الرئيس بوتو فى الكونغو كنيشاسا حتى اندلعت حرب أهلية ضد خليفة الرئيس كابيلا الأب فى أغسطس ١٩٩٨ وانضمت انجولا وزيمبابوى مؤيدين لحكومة كابيلا ضد المتمردين المؤيدين بقوات من أوغندا ورواندا.

فهل ترى دول الجوار الإفريقية ان يطبق نموذج إريتريا على جنوب السودان بعد ان وافقت الحكومة السودانية من حيث المبدأ على حق تقرير المصير للجنوبيين بعد ست سنوات من توقيع اتفاق التسوية الجارى حاليا التفاوض بشانه فى كينيا:ويصبح اقتناع الحكومة السودانية بان أى استفتاء على حق تقرير المصرير سيؤدى حتما الى اختيار الوحدة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وبقاء الشمال والجنوب فى ظل دولة اتحادية بعد ست أو سبع سنوات مجرد افتراض يهزمه الواقع العملى ؟

وقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية بكل قواتها مساندة لمبادرة دول «الايجاد» بشأن جنوب السودان، ويأتى هذا الدور الأمريكى ابتداء من تعيين السناتور السابق جون دانفورث فى ٥ سبتمبر ٢٠٠١ مبعوثا خاصا ثم نجاحه فى إيجاد تسوية لمشكلة جبال النوبة فى الجنوب الغربى للسودان بموافقة وتعاون الحكومة السودانية، والتوصل الى اتفاق إطار لتسوية مشكلة جنوب السودان فى شاكوس فى نيروبى فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، يأتى فى إطار السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا والتى بدأت فى الفترة الرئاسية الثانية للرئيس كلينتون حيث قامت وزيرة خارجيته مادلين اولبرايت بجولة فى عدة دول إفريقية كان من بينها كينيا واوغندا وجنوب إفريقيا، وقد اتبعها كلينتون بجولة قمة فى نفس الدول.

وأصدر الكونجرس الأمريكى قراراً ببرنامج أو خطة التجارة والمشاركة الأمريكية الافريقية وربطها بالديمقراطية والحكم الجيد واحترام حقوق الإنسان. واتبعت إدارة الرئيس بوش الابن نفس السياسة.

ولم يهتم كلينتون كثيراً لغضب فرنسا من شمول السياسة الأمريكية الجديدة كل إفريقيا دون تفرقة بين دول الفرانكفونية أو الانجلوفونية وهو مادفع فرنسا الى توسيع نشاطها هى الآخرى ليمتد إلى الكثير من الدول الانجلوفونية.

وقد سعت الإدارة الأمريكية الى اشراك عدة دول إفريقية معها، وفى مقدمتها جنوب افريقيا واوغندا وكينيا واحيانا نيجيريا بعد التحول الديمقراطى فيها، ولم تمانع فى استخدام بعض الآليات الافريقية القائمة فعلا فى العمل على تسوية المشكلات الافريقية المزمنة ،ومن هذه الآليات تجمع الايجاد، والسادك.

وحققت السياسة الأمريكية بعض النتائج الملموسة فى انجولا، وساعد على ذلك مصرع سافيمبى زعيم حركة يونيتا العنيد، وأمكن الاتفاق على دمج معظم مقاتلى حركة يونيتا فى الجيش الرسمى وإعادة تاهيل الباقين للحياة المدنية، وهو ماقد يؤدى الى إعادة السلام والاستقرار بعد حرب أهلية منذ عام ١٩٧٥ حتى الآن، والمحافظة على وحدة الأراضى الانجولية، وهى تعد من اغنى الدول الافريقية بالبترول والألماس والمعادن الأخرى مما يجعلها مقصداً للاستثمارات الأجنبية.

كما بدأ كابيلا الإبن حكمه بعد مصرع والده بالتوجه نحو واشنطن والدول الغربية لمساعدته على إنهاء الحرب والتوصل الى تسوية سلمية مع رواندا وأوغندا والمتمردين، وقد تم توقيع عدة اتفاقات بشأن الحرب فى الكونغو كينشاسا كان آخرها مع رواندا فى ٢٠٠٢/٧/٣٠. والكونغو ثالث دولة افريقية من حيث المساحة ومن أغناها من حيث الموارد الطبيعية من نحاس وألماس ويورانيوم وكوبالت وأراض زراعية وطاقة كهربائية وموارد مائية مما يجعلها من أهم المعادن الاستثمارية فى افريقيا جنوب الصحراء. وقد حافظت كل الاتفاقات بشأن أزمة الكونغو على وحدته وسلامة أراضيه دون أن تشير من قريب أو بعيد لحق تقرير المصير لأى من الجماعات المتعددة والمتمردة.

وقد ساهمت التطورات الداخلية فى السودان، وتحسن علاقاته مع جيرانه ومأأبدته حكومته من تعاون فى مكافحة الارهاب، وقبول الدور الأمريكى فى حل مشكلة جبال النوبة، وتنامى الاكتشافات البترولية ومأأدت إليه عائدات البترول من مؤشرات إيجابية فى معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تتيحه من فرص استثمارية، أسهمت فى تشجيع الإدارة الأمريكية على وضع ثقلها وراء تجمع دول الإيجاد لصياغة اتفاق يضمن لشعب جنوب السودان حق تقرير المصير الذى وافقت عليه حكومة السودان بعد فترة زمنية محددة، والنص على اقتسام الثروات، واحترام العقائد، وهو مايضفى أبعادا سياسية واقتصادية وعقائدية فى منحنى متصاعد نحو الانفصال إذا لم تنجز حكومة السودان لشعب الجنوب مالم تحققه منذ عام ١٩٥٦ حتى الآن.

هل تكفى ٦ أو ٧ سنوات لتحقيق مطالب الجنوب وتجنب الانفصال ؟

ان العبء أثقل من إمكانات حكومة السودان وماهو متاح لديها من موارد.

وماذا عن مواقف الأطراف الأخرى داخل السودان وخارجه والتى لم تشارك فى المحادثات، ولم توقع على إطار الاتفاق بل ان بعضها وجه الى هذا الإطار العديد من الانتقادات.

ان الرحلة مازالت طويلة، وستجرى فى نهر النيل مياه كثيرة قبل ان يأتى يوم الاستفتاء على حق تقرير المصير لشعب الجنوب ليختار بين الوحدة أو الانفصال.

رخا أحمد حسن

مساعد وزير الخارجية السابق

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية